

٣ - ورود انباء صحفية عن استعداد الولايات المتحدة ومنظمة التحرير لاجراء مباحثات مباشرة حول القضية الفلسطينية . وذكرت هذه الانباء ان الشرط الذي تصر عليه المنظمة من اجل اجراء مثل هذه المحادثات هو ان تكون علنية ، في حين ان كيسينجر يشترط سرية مثل هذه الاتصالات اذا تمت على مستوى عال . في الواقع ذكرت هذه الانباء ان كيسينجر عبر عن استعداده امام أكثر من زعيم عربي للاجتماع بباريس عبرات شريطة ان يبقى خبر اللقاء سرا . وقد علقت وزارة الخارجية الامريكية على لسان ناطقتها الرسمي على هذه الانباء قائلة بانها لا تستبعد اجراء اتصالات في المستقبل القريب مع منظمة التحرير . الا ان الناطق رفض الدخول في التفاصيل باستثناء التشديد على ان الموقف الامريكي كان يدعو دوما الى اخذ المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني بعين الاعتبار في اية تسوية للنزاع في المنطقة . وقد اثارته هذه الانباء تلقا كبيرا في اسرائيل مما دعما الحكومة الاسرائيلية الى توجيه طلب الى الحكومة الامريكية تستوضحها فيه صحة ما يتردد عن احتمال اجراء مفاوضات بين منظمة التحرير والولايات المتحدة . وقد عكس السفير الاسرائيلي في باريس هذا القلق عندما اجاب على سؤال صحفي حول احتمالات لقاء كيسينجر وعرفات بقوله « ان هذا اللقاء لم يتم حتى الان وارجو الا يتم » .

الى اميركا بديلة عن التسهيلات العسكرية التي كانت تحظى بها في اليونان . اي تريد هذه الدعوات احلال اسرائيل محل اليونان في الشبكة العسكرية الامبريالية الامريكية العالية .

٢ - اعلان الحكومة الفرنسية لقرارها برفع الحظر عن بيع السلاح الى دول الشرق الاوسط ، أي عمليا لدول المواجهة مصر وسوريا والاردن واسرائيل . واعتبر المراقبون ان القرار سيغيد الجانب العربي بصورة عامة ان اراد الاستفادة من شراء الاسلحة الفرنسية . في حين ان اعتماد اسرائيل على التسليح الامريكي يضع حدودا على امكانيات استفادتها استفادة تامة من قرار الحكومة الفرنسية الجديد . وقد صرحت بعض المصادر الاسرائيلية بانها تعتبر هذا القرار خطرا جدا ومعاديا لاسرائيل لان الدول النفطية الغنية قادرة على شراء الاعتدة والاسلحة الفرنسية بكميات كبيرة ودفعها الى دول المواجهة اذا دعت الحاجة الى ذلك . وقد ترددت ابناء صحفية بأن فرنسا تمهدت ببيع مصر نحو ٥٠ طائرة من نوع ميراج ف - ١ وتزويد سوريا بشبكة رادار حديثة . الا ان مصدرا فرنسيا رسميا نفى ان تكون فرنسا قد وقعت اي اتفاق مع مصر او سوريا بهذا الشأن . طبعاً ولا يمنع هذا النفي ان تكون الحكومة الفرنسية قد تقدمت بمثل هذا التعهد من حيث المبدأ الى الدولتين العربيتين المعنيتين .